اقتصاد

فوق الطاولة

قناة السويس في ريف دمشق

علي هاشم

لطالما كانت الوهابية عدو مصر، هذا سياق إيديولوجي له رزمة يصعب كسرها من الشواهد على وظيفة السعودية مذ وطأت سفينة بريطانية بر الجزيرة العربية قادمة من المستعمرات الهندية، لتدشين «المملكة».

ما يثير الاستغراب، هو غوص مصر تحت عباءة المملكة منساقة لأكذوبة «الهلال الشيعي» التي انتخب ملك الأردن «عبد الله٢»، شريك الوهابية ببلد الصنع، لإلقائها على مسامعنا يوما، تمهيدا لقطع التواصل بين إيران، مرورا بالعراق وسورية، وبين حزب الله في مواجهة «إسرائيل»- الشريكة الصنعية الثالثة للمملكتين!.

سياسياً، يحار المرء في المصلحة المصرية بتوفير الارتياح الإسرائيلي الكافي لتهديد سيناء «على الأقل»، أما اقتصاديا، فتبرز حالة من العدمية تتلبس مصر راهناً، إلى حدود المغامرة بقناة السويس، أيقونة اقتصادها وأمنها الحيوي!.

في ٢٠١٣، نجحت مصر في تجاوز «رمضاء» قطر باستعادة إقليم السويس من فكي الغرب بعد إعلانه إقليماً مستقلاً لا سيادة لها عليه، في سياق سعي نظام الإخوان آنذاك، الشريك الصنعي الرابع، لتعويض بريطانيا وفرنسا عن خسارتهما القناة إبان تأميمها في ١٩٥٦!

لكنها ما لبثت أن تدحرجت إلى «نار» السعودية التي تتلاقى عندها ثلاثة تهديدات لمصر: ريف دمشق الشرق، خليج العقبة، ومضيق باب المندب.

أبو ظبي والسعودية الطامحتان للسيطرة على ميناء عدن اليمني عند الضفة الشرقية لباب المندب، ليس لهما من شريك في تطلعاتهما لإقامة «جسر النور» نحو شاطئ جيبوتي، سوى «إسرائيل» القابعة في الجزر الإريترية السبعة المطلة على المضيق، وفرنسا بقاعدتها الإفريقية الأضخم على ساحل جيبوتي، والولايات المتحدة، إن بطواقمها من المارينز على برّ الصومال، أم بقراصنته في البحر.

«جسر النور» الذي رفضه اليمن في ٢٠٠٨، فداهمه «الربيع»، سيرجّل قسماً مهماً من العوائد التجارية لقناة السويس، نحو صحراء إفريقيا، ولربما تمتد على جانبيه أنابيب الطاقة نحو مضيق جبل طارق، فأوروبا... ورغم ذلك، تفخر مصر بقتال أصدقائها اليمنيين تحت قيادة أعدائها، تسهيلاً لإطلاق الجسر!

البحر الأحمر شمالاً، البديل «اليهودي» لقناة السويس وفق تطلعات بن غوريون، يشهد هو الآخر لعبة إسرائيلية سعودية فاضحة تجلّت العام الماضي بتخلّي مصر للأخيرة عن مضائق تيران بخليج العقبة! لو تم الأمر، لكنّا نشهد اليوم تحقق حلم ثيودور هرتزل في شق قناة «البحرين» من خليج العقبة إلى البحر الميت فخليج حيفا على المتوسط.. وعندها، فعلى السويس السلام!

انتصرت مصر مؤقتاً في تيران، لكن كيف ستضمن يوماً عدم الالتفاف عليها بحفر بضعة كيلومترات في البر السعودي، عندها، سواء نجح «جسر النور» أم لا، سيكون الحضور الغربي الكثيف في باب المندب مناسباً لتسويق قناة «البحرين» على حساب «السويس»، ولا يحتاج الأمر أكثر حادث أمني مفبرك لإنجاحه!.

ثالث التهديدات السعودية لقناة السويس، تمتد من البحر الأحمر إلى أقصى ريف دمشق للحدود مع العراق، حيث البديل البري البريطاني الأميركي الفرنسي المعلن لقناة السويس في دفق أنابيب الطاقة والتجارة جنوباً- شمالاً، من وإلى أوروبا.. لا يخفي هؤلاء نياتهم، فقط حثالات الخليج لا يزالون يتحدثون عن قطع «الهلال الشيعي» شرقاً وغرباً!

إن نجح الأمر، فمن الطبيعي أن تتكبد مصر عوائد تجارة النفط العالمية التي تمر عبر السويس حالياً.

للمفارقة، فروسيا، التي لا يبدو أنها جزء من «الهلال الشيعي»، تشارك بقوة لمنع سيطرة الغرب على شرق دمشق تبعاً للضرر الذي سيحيق بمصالحها الحيوية كمورد للغاز إلى أوروبا، وفي معرض الحفاظ على تنافسية إنتاجها فهي تدافع اليوم مواربة عن قناة السويس، تماماً كما فعل نيكيتا خروشوف حين هدد بـ«محو باريس ولندن بالنووي» ما لم تتراجع جيوش العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي عن احتلال القناة في إنزال بور سعيد!.

أما إيران، فهي الأخرى تجابه المشاريع الغربية في الصحراء السورية مدافعة عن قناة السويس، فمضيق هرمز، درّة أمنها الحيوي، يقف على عتبة القناة- امتداده الطبيعي ومانع تقهقره تحت ضربات جسر «النور» وجسر ريف دمشق البري، وقناة «البحرين» معا!

وسط هذه الجديلة من الجينات المتصارعة، تبدو مصر فاقدة تماماً لحسّها التاريخي، بلِ منهمكة في ترتيب وقفتها منتصف الهدف الغربي القادم! إن قيض لها النجاح بذلك، فقد تربح قناة سويس سياحية بلا أهمية إستراتيجية ما زالت تؤخر مشاريع تفتيتها.

الحكومة في أحدث دراسة لها حول الأسعار وأسباب ارتفاعها:

عدم التكامل بين «الاقتصاد» و«التموين» يساعد على الاحتكار والتلاعب بالأسعار

عبد الهادي شباط

شخّصت دراسة تحليلية في رئاسة مجلس الوزراء أعدتها مديرية دعم القرار العديد من الأسباب التي تقف وراء الارتفاعات السعرية للمواد والسلع في الأسواق، ومن هي الجهات المعنية بضبط هذه الظاهرة ومدى مسؤوليتها، حسب المهام والأدوار الموكلة لها، كما أشارت إلى أهم نقاط الخلل التي تعاني منها منظومة ضبط الأسعار ومراقبة الجودة، وضمنت دراستها بجملة من المقترحات لمعالجة ظاهرة الارتفاعات السعرية للمواد والسلع في الأسواق المحلية.

في عرض موجز لأهم مفاصل ومحاور الدراسة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، كانت البداية برصد لأسعار العديد من المواد والسلع أهمها الخضار والزيوت والسمون واللحوم والحليب والدقيق والرز والسكر والشاي وغيرها من المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية، إذ حيث كشفت الدراسة أن مادة البطاطا سجلت زيادة بنسبة ٧٤ بالمئة خلال الثلث الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، والبصل ٨ بالمئة والبندورة ٥ بالمئة، في حين رصدت الدراسة زيادة بواقع ١١٠ بالمئة لمادة زيت الزيتون ونحو ٨٠ بالمئة للحوم البلدية و٤٦ بالمئة لمادة الحليب البقري و١٥ بالمئة لمادة الدقيق.

وحول أبرز نقاط الخلل التي تعاني منها منظومة ضبط الأسعار ومراقبة الجودة اعتبرت الدراسة أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واجهت تعارضاً بين سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدت منذ بدايات العقد الماضي وما راكمته خلال تلك الفترة من قوانين وتشريعات تحدّ من دور الدولة التدخلي، وأن ذلك أسهم في تأخر تبلور رؤية واضحة لدور الوزارة في التعاطي مع تداعيات الأزمة، خاصة ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار والجودة وصعوبة وضع حدّ لارتفاع الأسعار وانتشار السلع منخفضة الجودة.

كما اعتبرت الدراسة أن أداء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تأثر بجملة من العقبات، أبرزها في مجال الاستيراد بسبب الحظر الخارجي والعقوبات الاقتصادية، وأن الوزارة لم تتمكن من تعديل مهامها بما يتناسب مع تطورات الأزمة المستجدة، وعدم التكامل في الأدوار مع وزارة التجارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى لينعكس ذلك سلباً على تدفق السلع المستوردة للأسواق المحلية بما يساعد على ممارسة الاحتكار والتلاعب من قبل بعض التجار وبالتالي تفاقم ارتفاع الأسعار.

واعتبرت الدراسة أن فترة الأزمة شهدت تراجعاً واضحاً في أدوار ومهام كل من مؤسسات التدخل الإيجابي وترهلاً وتراجعاً أيضاً في دور مؤسسة التجارة الخارجية، كما بينت أن عمل هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بقي في ظل الأزمة محكوماً بفكرة عدم وجود عمليات احتكار كبيرة بصورة تستلزم التدخل مقتصراً دورها بالدرجة الأولى على تقديم جملة من المقترحات للحكومة لضبط الأسواق وعمليات متابعة محدودة لبعض حالات الاحتكار.

بينت الدراسة أيضاً أن جهاز حماية المستهلك «المراقبون التموينيون» يعاني من النقص في أعداد لمراقبين ونقص الآليات وضعف التواصل بين بعض المناطق، في حين أسفرت ظروف الأزمة عن عرقلة في الأدوار الرقابية الأخرى، منها الجودة، مثل هيئة المواصفات والمقاييس وعدد من مراكز مديرية الجمارك والحجر الصحي البيطري الحدودية.

حول الأسباب الفعلية لارتفاع الأسعار اعتبرت الدراسة أنها تعود لجملة من العوامل، أبرزها ضعف منظومة الرقابة على الأسعار وانتشار حالات التلاعب والاحتكار للعديد من السلع في الأسواق المحلية وعدم تمكن مؤسسات التدخل الإيجابي من الاضطلاع بالدور المأمول منها حتى الآن للتدخل في السوق بصورة فعالة، وبالتالي الحدّ من الارتفاع المستمر في أسعار مختلف السلع، وتدهور عملية الإنتاج بشقيها الصناعي والزراعي، جراء الدمار الذي لحق بالبنى الإنتاجية، وارتفاع مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمين بعضها، لاسيما حوامل الطاقة أحياناً «مازوت، كهرباء»، مما تسبب بالنتيجة في خروج العديد من المنتجين من عملية الإنتاج، إضافة إلى الارتفاع الكبير في تكاليف النقل بين المحافظات بسبب ارتفاع أسعار المازوت الذي يعد الوقود الرئيسي المستخدم في الشاحنات والناقلات، حيث يضطر أصحاب الحافلات غالباً إلى شرائها من السوق غير النظامية وبسعر يتجاوز في أحيان كثيرة ضعف السعر الرسمي، هذا إضافة للتكاليف الناجمة عن فاتورة الترفيق التي يتم دفعها لتسهيل المرور عبر الحواجز عند الانتقال بين المحافظات، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية في عمليات التخطيط والإنتاج والتسويق وضبط الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية المنتجة محلياً، الانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية أمام باقي العملات الأجنبية وتآكل قوتها الشرائية، لأسباب عديدة منها ما يتعلق بتدهور العملية الإنتاجية وبتزايد المستوردات مقابل تراجع كبير في الصادرات وغيرها، الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضت على سورية من قبل الغرب وغالب الدول العربية، مما تسبب في صعوبات كبيرة واجهت عمليات الاستيراد، وهذا انعكس بالنتيجة في ازدياد أسعار السلع المستوردة، الأعباء المادية التي يتكبدها بعض التجار المستوردين، أثناء عملية التخليص الجمركي في الميناء، وهذا يؤدي بالنتيجة في ارتفاع سعر السلعة على المستهلك بسبب تحميل التاجر كل المصاريف الإضافية على السلع ما يتطلب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الشفافية والبعد الاحترافي للعملية الجمركية للسلع المستوردة.

مقترحات

أبرز المقترحات التي رأت الدراسة أنها قد تكون فاعلة ومؤثرة في معالجة ظاهرة ارتفاع الأسعار والحد منها هو وضع آلية للتنسيق المستمر بين وزارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الزراعة، تقوم على التخطيط المسبق، فيما يخص مساحة الأراضي المزروعة، وكميات إنتاج بعض السلع الزراعية الأساسية، وبناء قاعدة بيانات خاصة بالسلع المستوردة إلى السوق المحلية لإتاحة إمكانية التحقيق من مصداقية البيانات المقدمة من التجار المستوردين، وبناء مرصد لرصد تطورات أسعار السلع الأساسية المستوردة في الأسواق العالمية، لتحديد أسواق الاستيراد المناسبة من حيث التكلفة والنوع، يمكن من خلاله الاشتراك مع الوكالات العالمية المخصصة لرصد الأسعار، واعتماد آلية فعالة، لمنع الاحتكار، ولمواصفات وأسعار السلع المستوردة التي تباع في السوق المحلية، بما يضمن انسياب السلع في السوق المحلية، والتزام بائعي الجملة والمفرق، بأسعار البيع التي تحددها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى، زيادة عدد مراقبي السلع التموينية في المحافظات وتدريبهم بصورة احترافية، لتفعيل دورهم في الرقابة على جودة وأسعار السلع المباعة في الأسواق، مع التأكيد على اختيار العناصر المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، إضافة لقيام المؤسسة السورية للتجارة بالدخول كمنافس قوي في السوق، من خلال تخزين السلع الأساسية بشكل مدروس، بما يمكنها من كسر الاحتكار، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، لما فيه مصلحة المزارع والمنتج والمستهلك في آن معاً.

كذلك اقترحت الدراسة إعادة تفعيل دور مؤسسة التجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد، التي لم يلمس لها أي دور يذكر طوال فترة الأزمة، لتتمكن من استيراد السلع الأساسية عند الضرورة، بما يسمح بإعادة التوازن إلى السوق، وهذا يتطلب من هذه المؤسسة بذل جهود استثنائية وابتكار آليات عمل لتجاوز ظروف الحصار المفروض على سورية التي تصعب من إمكانية قيامها بالدور المطلوب منها، إذ إن تمكين هذه المؤسسة يعني امتلاك ذراع حكومية قوية لكسر الاحتكار، تستطيع من خلالها استيراد السلع في الوقت المناسب وبصورة شفافة، من ثم الدفع بها عبر منافذ التدخل الإيجابي للمؤسسة السورية للتجارة.

كما اقترحت قيام لجان متخصصة من الجهات المعنية، بإجراء دراسات معمقة حول تكاليف إنتاج السلع الأساسية، ووضعها في نماذج يمكن الرجوع إليها وتعديلها عند الضرورة، والعمل على تعديل وتطوير آليات وقوانين عمل الجمارك والتخليص الجمركي، والاستفادة من تجارب أخرى في هذا المجال، بشكل يعزز البعد الاحترافي والشفافية والنزاهة لمنظومة عمل الجمارك وبما يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة، وتعاون الجهات المعنية مع المكتب المركزي للإحصاء حول إمكانية إجراء مسح لدخل ونفقات الأسرة، وفق المتاح وفي المناطق الآمنة، للوقوف على تغييرات عادات الاستهلاك عند الأسرة السورية خلال فترة الأزمة، ووسطي استهلاك الفرد من السلع الأساسية.

إضافة إلى العمل بشتى السبل الممكنة لتشجيع أكبر عدد من التجار لاستيراد السلعة الواحدة، لأن ذلك من شأنه الحدّ من إمكانية احتكارها في السوق، التعاون بين الجهات المعنية، لوضع ضوابط لعمليات تصدير السلع، بحيث تعطى الأولوية لتلبية حاجة السوق منها والاكتفاء بتصدير الفائض فقط، والقيام بالإجراءات المناسبة الرادعة، لمكافحة التهريب، بالاتجاهين إلى داخل وخارج القطر، ومراجعة الآلية المعتمدة لجمع أسعار السلع من الأسواق في المحافظات، وطريقة حساب المتوسط على مستوى القطر، لتعكس الواقع الفعلي للأسعار الرائجة في السوق، وذلك من خلال وضع آلية لجمع الأسعار المحلية بصورة تغطي من خلالها مختلف مناطق المحافظة، وتباين عدد السكان في كل محافظة، واختلاف نوعية السلعة الواحدة المعروضة في الأسواق.

اقترحت الدراسة أيضاً العمل على بناء نظام معلومات للإنذار المبكر عن تغيرات أسعار السلع الأساسية، ترتبط به مديريات حماية المستهلك في المحافظات، بحيث تتم عملية إدخال البيانات الخاصة بالسلع الأساسية، بصورة مباشرة وإجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتزويد متخذي القرار في الجهات المعنية فورياً بالتطورات المستجدة في أسعار السلع الأساسية، بما يتيح اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الأسعار في الوقت المناسب، وأخيراً اقترحت الدراسة أنه لا بد من وضع آلية لتنظيم وتسهيل نقل البضائع والسلع بين المحافظات، بحيث يتم تجاوز أعباء الترفيق والتفتيش المتكرر على الحواجز.

- ترهل في «التجارة الخارجية»
- متابعات «هيئة المنافسة» للاحتكار محدودة
- مطلوب آلية لتنظيم وتسهيل نقل البضائع بين المحافظات لتجاوز أعباء الترفيق والتفتيش المتكرر
- خلال عام زادت الأسعار ٨٠ بالمئة للحوم و١١٠ لزيت الزيتون و١٥ للطحين

الحكومة أمام «الشعب» اليوم والغلاء وقضايا الشهداء على رأس قائمة الحديث

هناء غانم

من المقرر أن تحضر الحكومة كاملةً اليوم افتتاح الدورة التشريعية الجديدة في مجلس الشعب، وعلمت «الوطن» من أعضاء في مجلس الشعب أن هناك العديد من الملفات والقضايا التي تتم مناقشتها وعرضها أمام مجلس الوزراء، ومناقشة هموم المحافظات خلال الفترة الماضية وعرض التحديات والقوانين والمراسيم التي صدرت والتي تسهم في رسم السياسة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والتوقف عند نقاط الخلل ودراسة أسبابها وسبل تصحيحها.

وبيّن نواب اتصلت بهم «الوطن» أنه من حق الحكومة الإجابة وتوضيح مواضع الخلل ولاسيما أن الحكومة كانت قد تعهدت في جلستها الأخيرة بأنها لن تتهاون بمحاسبة الفاسدين وسارقي قوت الشعب، بل أكدت أن محاربة الفساد سوف تحقق قفزة نوعية كبيرة، إضافة إلى أنها تعهدت بتعزيز منظومة الإعلام الوطني بكل أشكاله.

وفيما يخص معاناة المواطنين والواقع الصعب والتحديات الكبيرة في ظل الظروف الاستثنائية الصعبة التي تعيشها سورية كانت الحكومة قد أكدت أن موضوع الأسعار وتحسين المعيشة للمواطنين يمثل هاجساً لها ولكل أعضاء الحكومة، إذ تعمل على تحسين واقع دخل المواطنين بشكل أفضل عبر تأمين موارد بديلة، متسائلين: أين هي من ذلك؟ علماً بأنها صرحت أن لديها خططاً وإستراتيجيات واضحة لمعالجة الغلاء الكبير وتحديات الحرب.

وحسب بعض النواب «لا يمكن أن نختلف بأن مهمة الفريق الحكومي هي متابعة الأداء ورصد الخلل إن وجد وتصويبه بهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للمواطنين».

من الجدير ذكره أن الحكومة كانت قد تقدمت بعدة عناوين سوف يتم العمل عليها تتعلق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وتهدف إلى تخفيف العبء عن المواطن ووضع خطة لتطوير متطلبات العمل والتنمية والأولوية مكافحة الفساد، والتأكيد أهمية العمل على تحسين أوضاع المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتعزيز صمودهم وزيادة الاهتمام بذوي الشهداء وبالجرحى وتأمين متطلبات الجيش العربي السوري.

بدوره أكد النائب سمير الخطيب لـ«الوطن» أن هناك العديد من القضايا سوف يتم التركيز عليها خلال المرحلة القادمة تتعلق بذوي الشهداء، إذ هناك توجهات عالية المستوى بهذا الخصوص، وفي الوقت ذاته نجد أنه وبعد إصدار المرسوم الخاص بتعيين وتوظيف زوجات الشهداء منذ أربعة أشهر لا يزال هناك معاناة ومشكلات روتينية يومية تحول دون تعيينهم إضافة إلى موضوع الغلاء وضرورة ملاحقة الأسواق والغلاء الحاصل إضافة إلى غيرها من القضايا الخاصة بالمواطنين.

رد

«الهندسية»: ندفع أجور ورواتب العمال دون العودة إلى المالية

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم الموقرة بالعدد ٢٦٣٥ تاريخ ٢٥/٤/٢٠١٧ تحت عنوان: «شركات الهندسية مشكلات كثيرة وإنتاج قليل» نود أن نوضح الآتي:

إن عنوان المقال أعلاه لا يعكس مستوى الإنتاج الفعلي والعمل الحقيقي في الشركات التابعة للمؤسسة الهندسية رغم المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه الشركات بسبب ظروف الأزمة حيث إن معدل تنفيذ الخطة الإنتاجية عن الربع السابق بنسبة ١١٢ بالمئة رغم الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير العملية الإنتاجية في مختلف جهات القطاع العام بسبب الظروف الراهنة ومنها شركات المؤسسة الهندسية التي تضرر جزء كبير منها إلا أنه على الرغم من رغم ذلك فإن التطور الحاصل في معدلات تنفيذ الخطة الإنتاجية في أغلب هذه الشركات قد أغفلها المقال بدءاً من عنوانه (إنتاج قليل) حيث بلغت نسب تنفيذ الإنتاج لغاية الربع الأول لعام ٢٠١٧ في أغلب الشركات كما يلي:

- شركة كابلات دمشق ٧٧ بالمئة بالكمية ١٢٧ بالمئة بالقيمة.
- شركة الإنشاءات المعدنية ١٢٢ بالمئة بالكمية ١٧١ بالمئة بالقيمة.
- شركة الصناعات التحويلية ٥٠ بالمئة بالكمية ٥٢ بالمئة بالقيمة.
- شركة بردى ١٠٠ بالمئة بالكمية ٩٨ بالمئة بالقيمة.
- شركة سيرونيكس ٥٢بالمئة بالكمية ٩٤بالمئة بالقيمة.

مع الإشارة إلى التطور الحاصل في كل من شركة الصناعات التحويلية وشركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية وشركة بطاريات حلب التي تحولت من شركات خاسرة إلى شركات رابحة وخلال فترة الأزمة وأصبحت تغذي رواتب وأجور عمالها بشكل ذاتي من دون العودة لوزارة المالية.

ورغم الظروف الحالية أصبحت جميع شركات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تعمل إما بشكل كلي أو البعض منها بشكل جزئي ولا توجد شركات متوقفة بالكامل سوى شركتي (الكبريت والأخشاب) وهما متوقفتان منذ سنوات عديدة وقبل الأزمة.

وحتى الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية بحلب والمدمرة بشكل بكير بسبب الأحداث الراهنة فقد تم البدء بإعادة تأهيل بعض المقرات التابعة لها للقيام بأعمال معدنية تخدم جهات القطاع العام في محافظة حلب إضافة لبحث إمكانية العودة لتجميع الجرارات لتلبية احتياجات الفلاحين من الجرارات الزراعية.

يرجى التفضل بالاطلاع ونشر هذا التوضيح في ذات الزاوية من صحيفتكم الموقرة.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

المدير العام
إيمان عادل مقدم